

بيان وطني

الجامعة الوطنية لقطاع الصحة تؤكد تمسكها بتعليق مشاركتها في الحوار الاجتماعي القطاعي إلى حين توفير الشروط الموضوعية، وتتضامن مع أساتذة كليات الطب والصيدلة الموقوفين وتساند نضالات طلبة كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان وتدعو إلى حل منصف لملفهم

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع الصحة اجتماعه الشهري في دورته العادية بتاريخ 13 يونيو 2019 بالمقر المركزي بالرباط ، حيث وقف باهتمام بالغ على العديد من الملفات والقضايا الكبرى التي يعرفها الوضع الصحي ببلادنا ، ومن بينها وضعية الحوار الاجتماعي القطاعي، والبعيد كل البعد عن الجدية والمسؤولية ، حيث سجلنا تمييعا للقاءات وتضييعا للوقت من خلال تفريخ عدة لجان وتقييد الشركاء الاجتماعيين بسقف محدد من المطالب ، والدوران في حلقات مفرغة وهو النهج الذي أفقد الحوار اعتباره ومصداقيته ، كما نذكر الشغيلة الصحية أن جامعتنا نبهت الوزارة مرارا إلى ضرورة مراجعة طريقة تدبيرها للحوار بواسطة ممثليها في اللجان منذ البداية .

وبناء على ما ذكر وعلى ما يعرفه الحوار من تمييع ومماطلة وضبابية في الأهداف، ونظرا لعدم تجاوب الوزارة مع مطالبتنا بالوضوح والجدية وتسقيف الزمن والتصريح بالغلاف المالي المخصص للحوار القطاعي، وفي غياب تام لأي عرض للمناقشة والتداول ، وتماشيا مع نهجها الثابت والاستثنائي في وفائها والتزامها واحترامها لإرادة الشغيلة الصحية قرر المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع الصحة ما يلي :

- **تعليق الحضور لكل اللقاءات** إلى حين تقديم عرض واضح جدي ومسؤول كأرضية للتفاوض
- **لا حوار** ولا اتفاق دون إنصاف لجميع الفئات، ولا تنازل عن مطالبهم العادلة والمشروعة.
- **رفض التمييع** واشتراط ضمانات لاحترام الأولويات والملفات المستعجلة لجميع الفئات وتسقيف الزمن
- **مساندة الأشكال النضالية لكل الفئات دون استثناء** ودعوتها إلى اليقظة والوعي وخطورة المرحلة
- **أي حوار** فيه انبطاح أو صمت أو مس بالكرامة والحقوق أو ضرب لمبدأ الإنصاف ولا يلبي الحد الأدنى من الطموحات المشروعة للشغيلة سواء في منهجيته أو في مخرجاته ، **لا يعنينا ولن نكون شركاء فيه ولا موقعين عليه** ، ولن تقف احتجاجاتنا ونضالاتنا وطنيا وجهويا بكل الوسائل المشروعة
- **التحذير** من سياسة المندوبة الإقليمية لوزارة الصحة بالعيون الانتقامية ضد مناضلي الجامعة ومحاولتها جعل منصبها الإداري وسيلة لتصفية الحسابات النقابية ضاربة عرض الحائط مبدأ الحياد ، مما يمس السلم الاجتماعي بالمنطقة .
- **رفضنا** وتحذيرنا من ازدواجية المعايير التي ينهجها مندوب القنيطرة بالتحايل والتسويق لحل ملفات منخرطي نقابتنا مقابل السرعة في تدبير وحل ملفات نقابات موالية له حسب علاقاته الشخصية وانتمائه .
- **دعوتنا** وزارتي الصحة والتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي إلى تحكيم العقل وإعادة فتح حوار جاد ومسؤول مع طلبة كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان، وتحمل كامل المسؤولية بترسيم الاتفاق وتوثيقه وعدم التشويش على الوساطات المؤسساتية الساعية إلى إيجاد مخرج للأزمة يحفظ مصلحة الطلبة في إطار القانون ويحفظ مبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص والمساواة بين أبناء المغاربة من كل الطبقات فقراء وأغنياء وطبقة متوسطة .
- **رفضنا** وإدانتنا لكل الممارسات الترهيبية والمقاربات الأمنية والأساليب البائسة لفرض أمر الواقع بالوكالة في حق الطلبة وأبائهم وأوليائهم والتي تنتافي في العمق مع مقتضيات دولة الحق والقانون.
- **دعوتنا** رئاسة الحكومة بالتدخل العاجل لإلغاء قرار التوقيف الجائر في حق أساتذة كلية الطب والصيدلة الذي يمس بحرية التعبير وبالحق النقابي المساند للحراك الطلابي والمدافع على حرمة المرفق الصحي العام من الضياع والانحدار.

وفي الختام نحمل الحكومة ووزارة الصحة كامل المسؤولية على ردود الفعل الغاضبة لموظفي القطاع ، وعلى الإحباط واليأس الذي يسببه تضييع فرصة الحوار القطاعي وتمييعه وما ينتج عن ذلك من احتقان وغليان ، وتداعيات ذلك على الخدمات المقدمة للمواطنين وعلى السلم الاجتماعي ، كما ننبه كل المسؤولين إلى عدم السكوت على الأوضاع الخطيرة التي يعرفها القطاع الصحي ببلادنا ومستقبله المجهول ، وفي المقابل نجدد دعوة موظفي القطاع إلى الوحدة والتضامن ، واليقظة وخوض جميع الأشكال النضالية المشروعة لاسترجاع الحقوق وتحقيق المطالب صفا واحدا .

وعاشت الجامعة مناضلة صامدة

الدكتور رضى شروف

الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية لقطاع الصحة

